



کتابخانه جامع مرکز جهانی علوم اسلامی

شماره ثبت: ۱۱۶۷

تاریخ ثبت:

□ مسئولیت مطالب مندرج در این پایان نامه ، به عهده نویسنده می باشد.

□ هر گونه استفاده از این پایان نامه با ذکر منبع ، بلااشکال است و نشر آن

در داخل کشور منوط به اخذ مجوز از مرکز جهانی علوم اسلامی است.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شکر و تقدیر

أشكر وأقدر الأستاذين الجليلين الدكتور عبد الجبار الرفاعي والشيخ العلامة الفاضل الدكتور محمود العيداني على ما بذلاه من الجهد الجهد في متابعة البحث من حيث ترتيبه الموضوعي وسلسلة مرتبه من حيث التقديم والتأخير ومن حيث الإرشادات الى مصادر الموضوع حتى الرسم الأخير لطباعة هذا البحث الذي هو بين ايديكم والذي كان بعنوان «حكم الإحتكار في الشريعة الاسلاميه» اسأل الله أن يقدر جهودهما وجهود كل كادر قدم خدمة في هذا المجال واحصن بالذكر المركز العالمي للدراسات الإسلامية وكادر المدرسة التخصصية للفقہ و الأصول.

## الخلاصة:

حكم الإحتكار في الشريعة الإسلامية، هذا هو عنوان البحث الفقهي الاستدلالي الذي أقدمه بين أيديكم، وهو قد تكون من عشرة فصول وكل فصل يحمل غرضه ومسائله المستقلة التي لا تخرج عن موضوع بحث الإحتكار ولا تخرج عن علم الفقه كذلك.

وتركز البحث في فصوله على التعريف اللغوي للإحتكار واستعنت لإشباع هذا الجانب من البحث بتسع تعاريف لأئمة اللغة العربية منهم: ابن منظور وابن سيدة والفيروز آبادي وغيرهم مما ذكرتهم داخل البحث، وجرت تعليقاتي على كل تعريف بعد أن شاهدت أن بعضها متأثر بالأحاديث أكثر من جانبه اللغوي، ثم أعطيت ملاحظاتي على مجموع ما رأيت من التعريفات اللغوية حتى أخيراً استنتجت التعريف اللغوي الخاص.

كما لم يترك البحث التعريف الإصطلاحي للإحتكار، وأعني به تعريف الإحتكار عند الفقهاء وفي علم الفقه، واستعنت لذلك بسبع من التعريفات لعلماء الفقه، وأبدت وجهة نظري لمجموع التعريفات وكانت النتيجة التي توصلت إليها في هذا الجانب من البحث أن يؤجل التعريف الإصطلاحي بعد الإحاطة بما يحمله البحث عن الإحتكار.

ثم استعرضت عموم الإحتكار بفصل مستقل ثان في بيان أهم أقسامه من أجل أن أحصر موضوع البحث وتعيينه من بين أقسامه بالخصوص مع بيان الحكم الشرعي المتعلق بكل قسم من أقسام عموم الإحتكار. وتناولت القرآن الكريم لكي أستخرج الآيات المناسبة لموضوع البحث باعتبار أن النص القرآني يعتبر هو المصدر الأول للدلالة الشرعية، إلا أنني لم أعثر على عنوان الإحتكار بالخصوص في الآيات ولكنني بعد البحث والتدقيق وجدت قوله تعالى ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ من سورة الحشر الآية السابعة فهو التعبير المناسب لمفهوم الإحتكار والأقرب إليه من حيث المضمون مع الاستعانة بآيات تحمل عناوين عامة يدخل الإحتكار كأحد مصاديقها.

ثم أبرزت فصلاً آخرًا للسنة الشريفة بعد أن طالعت الكتب الروائية المختصة وبعد أن وجدت الكثير من الروايات التي تتحدث عن الإحتكار، وقد صنفتها إلى خمس مجاميع وكل مجموعة لها ميزتها عن الأخرى من حيث الإطلاق والتقييد، مع الاستعانة بأقوال الفقهاء من السنة والشيعنة المتقدمين منهم والمتأخرين مع تعليقاتنا وملاحظتنا حول كل ما نراه مناسباً وما يحتاج إلى تلك الملاحظات أو إلى تلك التعليقات.

ومن اجل بيان الحكم الشرعي للاحتكار والذي هو موضوع البحث استعرضت آراء الفقهاء ومن الفريقين الشيعة والسنة مع بيان أدلتهم وبيان تعليقاتنا وملاحظاتنا عندما أرى الحاجة لذلك وفي مكانها المناسب. وكانت هناك فصول كثيرة وكل فصل يحمل عنوانا وموضوعا من حالة أو شرط أو ما يدور حول الإحتكار من المسائل الرئيسية كحبس المتاع وأقسامه وشرط شراء المتاع والبحث عن اجبار المحتكر على البيع والبحث عن التسعير والبحث عن الأسواق وتقسيماتها، وإن كل فصل من هذه الفصول يستبطن الإشارات والمسائل الفرعية المتعلقة بكل فصل، مع الاستعانة بأقوال الفقهاء، وكل بحث لا يخرج عن تعليق أو ملاحظة أو استنتاج يطرح بصورة مباشرة أو على شكل أجوبة وأسئلة وغير ذلك مما نراه في داخل البحث.

ويختتم البحث بالأدب الواجبة أو المستحبة التي أراد الإسلام أن تجري في التجارة والتي حملت الخاتمة العنوان التالي: (روح التسامي بالمبادرة للبيع عند الغلاء وحاجة الناس).  
هذه هي خلاصة الجهود التي بذلتها في كتابة هذا البحث والتي أسأل الله ان يتقبلها بأحسن قبول وأسأل الله أن تنال رضاكم.

## فهرست الموضوعات

|    |   |
|----|---|
| ۱  | المقدمة.....  |
| ۵  | <b>الفصل الأول: تعريف الاحتكار</b> .....                    |
| ۶  | <b>۱_ ۱_ التعريف اللغوي للاحتكار</b> .....                  |
| ۷  | تمهيد.....  |
| ۸  | <b>۱_ ۱_ ۱_ تعريف الإحتكار عند أهل اللغة</b> .....          |
| ۱۳ | <b>۱_ ۱_ ۲_ ملاحظة واستنتاج</b> .....                       |
| ۱۴ | <b>۱_ ۱_ ۳_ نتيجة التعريف اللغوي</b> .....                  |
| ۱۶ | <b>۱_ ۲_ التعريف الإصطلاحي للاحتكار</b> .....               |
| ۱۷ | تمهيد.....  |
| ۱۷ | <b>۱_ ۲_ ۱_ تعريف الإحتكار عند الفقهاء</b> .....            |
| ۲۰ | <b>۱_ ۲_ ۲_ تعليق حول المجموع</b> .....                     |
| ۲۰ | <b>۱_ ۲_ ۳_ نتيجة التعريف الإصطلاحي</b> .....               |
| ۲۱ | <b>الفصل الثاني: عموم الإحتكار</b> .....                    |
| ۲۲ | <b>۱_ ۲_ ۱_ أقسام عامة لعموم الإحتكار</b> .....             |
| ۲۳ | <b>۲_ ۲_ ۲_ عموم الإحتكار والأحكام الشرعية الخمسة</b> ..... |
| ۲۵ | <b>الفصل الثالث: الإحتكار في القرآن</b> .....               |
| ۲۶ | <b>۱_ ۳_ ۱_ الإحتكار ونصه القرآني</b> .....                 |
| ۲۷ | <b>۲_ ۳_ ۲_ القرآن والملكية الفردية</b> .....               |
| ۲۸ | <b>۳_ ۳_ ۳_ القرآن والسلطة الحاكمة</b> .....                |
| ۳۲ | <b>الفصل الرابع: الإحتكار في السنة الشريفة</b> .....        |
| ۳۳ | تمهيد.....  |
| ۳۴ | <b>۱_ ۴_ المجموعة الأولى للسنة الشريفة</b> .....            |

- ۳۴..... ۴\_۱\_۱\_ ما روته كتب الشيعة
- ۴۵..... ۴\_۱\_۲\_ ما روته كتب السنة
- ۴۶..... ۴\_۲\_ المجموعة الثانية للسنة الشريفة
- ۵۰..... ۴\_۲\_۱\_ الطريق الأول من الجمع: الحمل
- ۵۱..... ۴\_۲\_۲\_ الطريق الثاني من الجمع: ملاك الغلبة
- ۵۲..... ۴\_۳\_ المجموعة الثالثة للسنة الشريفة
- ۵۴..... ۴\_۳\_۱\_ فقهاء الشيعة والمجموعة الروائية الثالثة
- ۶۱..... ۴\_۳\_۲\_ فقهاء السنة والمجموعة الروائية الثالثة
- ۶۹..... ۴\_۴\_ المجموعة الرابعة للسنة الشريفة
- ۷۵..... ۴\_۵\_ المجموعة الخامسة للسنة الشريفة
- ۷۸..... ۴\_۵\_۱\_ الفقهاء ووجهة نظرهم في المدة المخصصة
- ۸۳..... **الفصل الخامس: حبس المتاع أهدافه وأحكامه**
- ۸۴..... ۵\_۱\_ الحكم الشرعي للاحتكار وفتيا الفقهاء
- ۸۴..... ۵\_۱\_۱\_ الفريق الأول: فقهاء الشيعة
- ۸۴..... ۵\_۱\_۱\_ القائلون بالكراهة
- ۸۶..... ۵\_۱\_۱\_ القائلون بالحرمة
- ۸۷..... ۵\_۱\_۱\_ القائلون بالحرمة بشرط عدم وجود البادل
- ۸۹..... ۵\_۱\_۲\_ الفريق الثاني: فقهاء السنة
- ۹۰..... ۵\_۲\_ تعليق حول أدلة الفريقين
- ۹۰..... ۵\_۲\_۱\_ القائلون بالكراهة
- ۹۱..... ۵\_۲\_۲\_ القائلون بالحرمة
- ۹۳..... **الفصل السادس: الحكم الشرعي للاحتكار**
- ۹۴..... ۶\_۱\_ القسم الأول: ما كان حبسه يسبب الغلاء
- ۹۷..... ۶\_۲\_ القسم الثاني: ما كان حبسه لا يسبب الغلاء



|     |       |  |
|-----|-------|--|
| ۱۰۲ | ..... | <b>الفصل السابع: الإحتكار وشرط شراء المتاع</b>       |
| ۱۰۳ | ..... | تمهيد  |
| ۱۰۳ | ..... | ۷_ ۱_ الفريق الأول: فقهاء الشيعة                     |
| ۱۰۳ | ..... | ۷_ ۱_ ۱_ القائلون بالإشتراط                          |
| ۱۰۵ | ..... | ۷_ ۱_ ۲_ القائلون بعدم الإشتراط                      |
| ۱۰۶ | ..... | ۷_ ۲_ الفريق الثاني: فقهاء السنة                     |
| ۱۰۹ | ..... | <b>الفصل الثامن: إجبار المحتكر على بيع ما احتكره</b> |
| ۱۱۰ | ..... | تمهيد: مسؤولية الحاكم وتشخيص الموضوع                 |
| ۱۱۲ | ..... | ۸_ ۱_ ما قاله الفقهاء في إجبار المحتكر على البيع     |
| ۱۱۵ | ..... | ۸_ ۲_ إستنتاجات أخيرة                                |
| ۱۱۸ | ..... | <b>الفصل التاسع: التسعير</b>                         |
| ۱۱۹ | ..... | تمهيد  |
| ۱۲۰ | ..... | ۹_ ۱_ أخبار التسعير                                  |
| ۱۲۰ | ..... | ۹_ ۱_ ۱_ روايات الشيعة                               |
| ۱۲۳ | ..... | ۹_ ۱_ ۲_ روايات أهل السنة                            |
| ۱۲۳ | ..... | ۹_ ۲_ أقوال الفقهاء في التسعير                       |
| ۱۲۴ | ..... | ۹_ ۲_ ۱_ فقهاء الشيعة                                |
| ۱۲۹ | ..... | ۹_ ۲_ ۲_ فقهاء السنة                                 |
| ۱۳۰ | ..... | ۹_ ۳_ الإستنتاج الأخير                               |
| ۱۳۳ | ..... | ۹_ ۴_ في كيفية التسعير للمحتكر وغيره                 |
| ۱۳۵ | ..... | ۹_ ۵_ مسألة في التسعير على المضطر في حالة الإضطراب   |
| ۱۳۸ | ..... | <b>الفصل العاشر: السوق ولمعات خاطفة</b>              |
| ۱۳۹ | ..... | ۱۰_ ۱_ ماذا تعني كلمة السوق                          |
| ۱۳۹ | ..... | ۱۰_ ۲_ تقسيم السوق بلحاظ ما يتبادل فيه               |

|     |   |
|-----|---|
| ۱۴۰ | ..... ۱۰-۳ من مهام السوق                                |
| ۱۴۱ | ..... ۱۰-۴ من أقسام الحالات الرئيسية التي تحصل في السوق |
| ۱۴۲ | ..... <b>الخاتمة</b>                                    |
| ۱۴۴ | ..... أولا: الخلاصة                                     |
| ۱۴۴ | ..... ثانيا: آداب تجارية تمنع الإحتكار                  |
| ۱۴۶ | ..... فهرست المصادر                                     |

## المقدمة

### ١- بيان المسألة محل البحث

لو تصفحنا صفحات الفكر الإسلامي لوجدناه يهتم بقضاء حاجة الناس بل ويعتبرها أهم من بعض العبادات الرئيسية كالصلاة والصوم، وحاجة الناس على قسمين مادية ومعنوية وأقصد بالأولى قضاء حاجة الناس الإقتصادية المعاشية الغذائية منها وغيرها مما يحتاجه الإنسان في حياته اليومية، وأقصد بالجانب المعنوي هو الجانب الروحي النفسي الذي يدخل في سعادته الروحية كزيارة المرضى وصلة الرحم، وبما أن الجانب الأول أي رفع حاجة الناس المادية تمثل طريقاً مهماً للوصول إلى سعادة الإنسان وراحته النفسية ومعيشته على الأرض فلا بد من إهتمام خاص بهذا الجانب من قبل أصحاب الاختصاص في رسم المنهج الإقتصادي للحياة، ومن طبيعة الإسلام أنه كما يهتم بالجانب النظري فإنه يهتم بالجانب العملي بل هما يسيران كتوأمين في الفكر الإسلامي، ولهذا نجد كما أن الإسلام يدعو إلى رفع حاجة الناس فإنه يرسم منهجاً عملياً تفصيلياً مرةً واجمالياً مرةً أخرى تاركا التفصيل للعقل البشري لأن يتحرك في الميدان العملي، فمن بين تلك المناهج العملية التي رسمها الإسلام للإنسان من أجل أن يسير عليها دعوته إلى الإنفاق والإحسان والعطاء والإحساس بالآخرين الفقراء منهم والمساكين، وفي ذلك حديث طويل يشبه الإسلام ترغيباً، هذا في الجانب الإيجابي، وأما في الجانب السلبي والذي يعلم الإسلام بوقوعها في المجتمعات وتصيب بعض الأفراد، وقد وقف الإسلام بوجهها ويدعو الناس إلى حربها والتخلص منها بشتى الوسائل المناسبة، لعلمه بالخطر النوعي الذي يصيب الناس من خلال إنتشار وجودها أو حين تصبح ظاهرة من ظواهر الحياة الإجتماعية فمن تلك الجوانب السلبية التي حاربها الإسلام بالكلمة تارة وبالموقف أخرى كالبخل والجشع والأنانية وحب الذات ونشوء الطبقة على حساب الآخرين، ومن بينها ظاهرة الإحتكار الذي يمثل نتاجه جميع ما ذكر من الصفات السلبية وغيرها مما سنذكره

فى ضمن البحث فالظلم ونشوء الطبقيّة والإستبداد والضيق والشدة هي من أهم مظاهر الإحتكار بل وجوده وإنتشاره فى المجتمعات يكون بديلا عن كل صفة ايجابية أرادها الله لأن يتصف بها الفرد أو المجتمع وبالتالي وجوده يؤدى الى فقدان المجتمع الصالح والسعيد، ومن هنا كان الإحتكار هو إختيار موضوع البحث.

## ٢\_ أهمية وضرورة البحث

الإحتكار من الأمور التي تصدى لها الإسلام ووقف بوجهه ودعى الآخرين أن لا يتقربوا اليه ولا يتصفوا به، فالتصدى للإحتكار من البرامج الإلهية التي قدّمها للإنسان، وليس كل إحتكار وقف ضده الإسلام، لأن الإحتكار هو نشاط إنساني أو مؤسّساتي يحبس المتاع من أجل الحصول على الزيادة فى الربح وهذا شيء طبيعي لا إشكال فيه ولا شبهة تعتريه، ولكن عندما يوقع الناس فى الحاجة والضيق والشدة هنا تكمن الممنوعة لأنه فى هذه الحالة سوف يجعل همّ الإنسانى فى الحصول على المال ويحبس المال عن الحركة والتداول وبالتالي يؤدى الى شلّ حركة المجتمع ونشاطه فى الحياة، وفى هذه الحالة الوقوف بوجه الإحتكار يمثّل المساهمة العليا فى حلّ مشكلة الفقر فى العالم، وأنّ معالجته تعني فسخ المجال للمال أي للثمن والمثمن لأن يمتلك حرية الحركة والتداول بين أيدي الناس وعدم انحصاره فى طبقة معينة، وبعبارة أخرى لا شيء ممّا يحتاجه الناس الا وهو موجود ولهم القدرة على اقتناؤه، والوصول الى هذه الحالة تمثّل تمام السعادة الإقتصادية التي يحصل عليها المجتمع عندما يتوصل الى هذه المرحلة، ومن هنا اكتسب موضوع البحث أهميته، ونشعر أكثر بأهميته الى ما يعيشه ابناء زماننا هذا والذي يكثر فيه الفقر والبطالة والحاجة وتكثر فيها الطبقيّة بل وأصبح الإحتكار أكثر سعة حيث الكثير من الدول الكبرى والكثير من المؤسسات والشركات التجارية هي اليوم تتصف بصفة الإحتكار، فنحن اليوم بحاجة أكثر من ذي قبل الى توعية جمهورنا الى خطورة الإحتكار على الناس ونحن بحاجة أكثر الى نشر ثقافة الحرب ضدّ الإحتكار وعقوبة المحتركين من أجل أن يساهم الجميع فى حربه ضدّ الإحتكار بعد تشخيصه للمحتركين.

## ٣- الهدف من وراء البحث

لا شك أن الإحتكار نشاط من الأنشطة الإقتصادية في المجتمع يقوم بها الأفراد أو الهيئات أو الحكومات تستهدف زيادة الربح، أو سياسية أو إجتماعية أو ثقافية تستهدف الإخضاع السياسي أو التأثير الإجتماعي أو الثقافي والممنوع منه في الكل هو المس بحاجة الناس ومن هنا لابد أن يتدخل الشارع المقدس في عملية التهذيب والشرذبة، وبما أن لكل زمان ومكان ظروفه ومشاكله المستجدة فلا بد أن يقوم العاملون من أصحاب الإختصاص في تقليص مشكلة الإحتكار وتحجيمها من أجل أن تغلق الأبواب أو تضيق على تلك المؤسسات أو الحكومات المحتركة، ومن أجل ذلك أحسبت أن يكون لي شرف المساهمة في حل مشكلة الإحتكار في عصرنا هذا وإن يكون لي شرف المشاركة ولو بخطوة على طريق الحرب ضد الإحتكار والمحتكرين وبعبارة أخرى ومن الجانب الآخر أن يكون لي شرف المساهمة في رفع حاجة الناس وسقوط للتكليف الذي يقع في ذمتي كمكلف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذه الأسباب وغيرها كان هو هدف البحث والكتابة في موضوعه.

## ٤- منهج البحث

والمساهمة في تحقيق الهدف والغاية كانت من خلال وضع المنهج النظري لعالم الإحتكار وبيان حكمه في الشريعة الإسلامية وقد صغت منهج البحث الذي بين ايديكم أيها الأساتذة الكرام على الطريقة الأكاديمية أي فهرسة المطالب الكلية والجزئية، حيث كل مطلب له فصله المستقل بعنوانه الكلي وكل ما يتعلق به من فروع تبرز بعناوين رئيسية أو فرعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال سؤال وجواب و تعليقة أو ملاحظة وكلها مبرزة بأرقام أو غيرها، فكان البحث حول كلمة «الإحتكار» في اللغة والإصطلاح، وكان توضيح الإحتكار بشكل عام وأقسامه كفصل ثاني، ثم الإحتكار في القرآن الكريم والبحث بوجوده في مضامين الآيات كفصل ثالث، وفي السنة الشريفة وما صدر من المعصوم حول موضوع الإحتكار كفصل رابع، مع الإستعانة بأقوال العلماء وبيان أدلتهم، ثم إستعنت بالكتب الفقهية لعلمائنا ولعلماء أهل السنة المتقدمين منهم والمتأخرين، واستعنت بالكتب التي كانت تبحث عن هذا الموضوع بصورة مستقلة، كما استعنت بمقالات أو

كتب إقتصادية خارجة عن موضوع البحث، ولا يعني هذا أنني قد طرحت كل ما هو متعلق بالموضوع لأنه سوف يكون خروجاً عن علم الفقه المبحوث عنه، بالإضافة إلى كون البحث هو رسالة لها ميزتها الخاصة في التفصيل والإجمال الذي جعلني أن أكون مختصراً لكثير من المواضيع حفاظاً على مفهوم الرسالة ومخالفتها مع الكتاب ذات الموضوع المستقل.

المقدمة

كتب إقتصادية خارجة عن موضوع البحث، ولا يعني هذا أنني قد طرحت كل ما هو متعلق بالموضوع لأنه سوف يكون خروجاً عن علم الفقه المبحوث عنه، بالإضافة إلى كون البحث هو رسالة لها ميزتها الخاصة في التفصيل والإجمال الذي جعلني أن أكون مختصراً لكثير من المواضيع حفاظاً على مفهوم الرسالة ومخالفتها مع الكتاب ذات الموضوع المستقل.

كتب إقتصادية خارجة عن موضوع البحث، ولا يعني هذا أنني قد طرحت كل ما هو متعلق بالموضوع لأنه سوف يكون خروجاً عن علم الفقه المبحوث عنه، بالإضافة إلى كون البحث هو رسالة لها ميزتها الخاصة في التفصيل والإجمال الذي جعلني أن أكون مختصراً لكثير من المواضيع حفاظاً على مفهوم الرسالة ومخالفتها مع الكتاب ذات الموضوع المستقل.

# الفصل الأول: تعريف الاحتكار

١\_١\_ التعريف اللغوي للاحتكار

١\_٢\_ التعريف الاصطلاحي للاحتكار

# ۱\_ ۱\_ التعريف اللغوي للاحتكار

تمهيد

۱\_ ۱\_ ۱\_ تعريف الاحتكار عند أهل اللغة

۱\_ ۱\_ ۲\_ ملاحظة واستنتاج

۱\_ ۱\_ ۳\_ نتيجة التعريف اللغوي



## تمهید

قبل الخوض في البحث عن العنوان وما تدور حوله من مسائله، لا بدّ أولاً وقيل كل شيء أن نعرّف القارئ معنى الإحتكار ومفهومه ليأخذ الصورة الذهنية عن موضوع البحث وعمّا يراد بالبحث عنه، فإنّ المعنى الحقيقي هو انتقال الذهن الى صورة الشيء بعد تصوّر لفظه، وبما أنّ الوضع هو السبب في هذا الانتقال فلا بدّ من الرجوع الى الأصل الإستعمالي للكلمة، ولا طريق لنا لمعرفة الوضع والأصل الإستعمالي إلا بالرجوع لأهل اللغة.

ولمعرفة المعنى اللغوي للإحتكار ومفهومه لا بدّ أن ننظر إلى ما قاله أهل اللغة فيه، وسوف أستعين بقول بعض أئمّة أهل اللغة فيما أرادوه من معنى الإحتكار من خلال كتبهم المشهورة والمتداولة بين أهل العلم والفضيلة الكاشفة عن المورد الإستعمالي الحقيقي للكلمة، وأنّ ما يسبق الذهن من صورة الشيء عند تصوّر لفظه هو المعنى اللغوي الحقيقي، وهو المطلوب في البحث العلمي، وهو الذي يجب أن يتعهد ويلتزم به الباحث في بحثه.

هذا بالإضافة إلى أنّنا بعرضنا البحث اللغوي نريد أن نرى هل يراد من الإحتكار عند أهل اللغة العموم أو الخصوص في شيء معيّن؟

نقل آراء أهل اللغة مع شيء من الملاحظات والتعليقات التي تقدّمها بين يدي القارئ، وأنّها ملاحظات وتعليقات تدخل في عملية المعرفة الحقيقية للعنوان فتهي بالتالي قد تؤثر على تغيير المفهوم سعة أو ضيقاً كما سنرى ذلك، وكذلك قد تؤثر في عملية إستنباط الحكم الشرعي للعنوان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

## ١\_ ١\_ ١\_ تعريف الاحتكار عند أهل اللغة

التعريف الأول: ابن منظور، وكتابه لسان العرب، أنه قال: «الحكر: إذخار الطعام للتربص. وصاحبه محتكر»<sup>١</sup>.

### تعليق:

يلاحظ في هذا التعريف الذي هو لأحد العلماء وأصحاب الإختصاص في اللغة (ابن منظور) الأمور التالية:

أولاً: أنه قيد مورد الإحتكار بالطعام، وتثبيت هذه الملاحظة سوف تنفعنا في أشياء، منها:

(١)- لنرى إتفاق أهل اللغة في ذلك أم لا.

(٢)- لنرى أهل الفقه يتفقون مع أهل اللغة في هذا القيد أم لا.

(٣)- لنرى أنه متأثر بالخبر المأثور أم بالأصل الإستعمالي للمفردة في لسان العرب، والثاني هو

المطلوب منه باعتباره لغوي.

ثانياً: إستعمال كلمة الإذخار أوسع وأضعف من مفهوم الحكرة وحققتها اللغوية، نعم الذي قوى

مفهوم الإحتكار وقربه إليه تقييده بـ (للتربص).

ثالثاً: يمكنني القول بأن تعريفه متأثر بالأخبار أكثر من البحث والتدقيق في إستعمال اللفظ في

أصل اللغة ولسان العرب.

### سؤال:

هل يكون عيب على اللغوي إذا كان تعريفه مأخوذاً من الأخبار والروايات؟

### الجواب:

يكون عيباً فيما إذا كانت للمفردة معنى لغوي أسبق من الخبر، مع اختلاف المعنى اللغوي عن

المستعمل بالأخبار في التفصيل والإجمال.

١ - جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري، ابن منظور، لسان العرب ج ٤، ص ٢٠٨.

إن قلت: إن الإستعانة بالخبر من باب أن صاحب الخبر هو الذي حقق الوضع الإستعمالي لهذه الكلمة، فيعتبر هو الأصل اللغوي لها.

قلت: أن الحقيقة الشرعية غير ثابتة، ومع فرض ثبوتها فهي لا تثبت في مورد كلمة الإحتكار لليقين بوجود المعنى اللغوي لها السابق على الخبر زماناً، كما سنرى.

التعريف الثاني: ابن سيده، أنه قال: (الإحتكار: جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه انتظار وقت الغلاء به، وفي الحديث: «من احتكر طعاماً فهو كذا»، أي اشتراه وحبسه ليقل فيغلو. والحرر والحكرة: الإسم منه. وحرره يحكره حكراً: ظلّمه وتنقصه وأساء معاشرته)<sup>١</sup>.

### ملاحظة وتعليق:

ونلاحظ على هذا التعليق الذي نقله صاحب لسان العرب عنه الأمور التالية:

الأولى: هو الآخر قيد مورد الإحتكار بالطعام.

الثانية: أعطى أحد المعاني اللغوية للإحتكار وهو: الجمع.

الثالثة: إن تعريفه لم يكن لغوياً بل ناتجاً من الأخبار ومستعينا بها كما هو واضح.

الرابعة: إضافته معاني جديدة لمفردة الإحتكار (ظلّمه وتنقصه وأساء معاشرته)، ولكن في هذه

الإضافة يطرح سؤالان:

(١)- هل هذه الإضافة هي الأخرى مأخوذة من الأخبار أم لا ؟

(٢)- هل هذه المعاني من نتائج الإحتكار أم داخله في ماهية مفهوم الإحتكار بحيث تكون مرادفة

له؟ والمفروض هو الثاني لاختصاصه بالمعنى اللغوي.

التعريف الثالث: الأزهرى، أنه قال: (الحرر: الظلم والتنقص وسوء العشرة. ويقال: فلان يحكر

فلاناً: إذا أدخل عليه مشقة ومضرة في معاشرته ومعايشته ٠٠٠ والحرر: اللجاجة)<sup>٢</sup>.

١ - جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري، إبن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٠٨.

٢ - جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري، إبن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٠٨.

**ملاحظة وتعليق:**

ونسجل على هذا التعريف الأمور التالية:

أولاً: هو الآخر قيد الإحتكار بالطعام.

ثانياً: أعطى إحدى معاني الحكر وهو: اللجاجة.

ثالثاً: قوله: (ويقال: فلان يحكر فلاناً: إذا أدخل عليه مشقة ومضرة في معاشرته ومعايشته) يؤكد

أن هذه الأمور من الإستعمال في أصل اللغة، فلا يأتي السؤال الأول الذي طرح في الملاحظة الرابعة للتعريف الثاني، لأنه يعتبر جواب عليه.

رابعاً: في التعريف الأول ذكر من معاني الإحتكار: (ظلمه وتنقصه وأساء معاشرته)، بينما في هذا التعريف ذكر: (مشقة ومضرة) بدلاً من (ظلمه وتنقصه).

التعريف الرابع: الفيروز آبادي، في كتابه القاموس المحيط، أنه قال: (الحكر: الظلم وإساءة المعاشرة، والفعل كضرب. وبالتحريك: ما احتكر، أي احتبس انتظاراً لغلائه، واللجاجة، والإستبداد بالشيء، والماء المجتمع)<sup>١</sup>.

**ملاحظة وتعليق:**

وعلي هذا التعريف ندون الأمور التالية:

أولاً: الإحتكار هنا مطلق ومن دون تقييده بشيء.

ثانياً: أعطى إحدى المعاني اللغوية الجديدة للإحتكار وهو: (الإستبداد بالشيء، الماء المجتمع).

ثالثاً: أكد ما طرح من المعاني اللغوية للإحتكار من (الظلم وسوء المعاشرة) من دون ذكر

(التنقيص والمضرة).

رابعاً: لم نر التعريف متأثراً بالأخبار المأثورة حول الإحتكار.

التعريف الخامس: ابن الأثير، وفي كتابه النهاية، أنه قال: (الإحتكار: من احتكر طعاماً فهو كذا،

أي إشتراه وحبسه ليقبل فيغلو، والحكر والحكرة: الإسم منه، ومنه الحديث: (إنه نهى عن الحكرة)،

١ - مجد الدين محمد الدين بن يعقوب بن محمد فيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ٢٣٩.